ترجمات

تحديات توازن الرعب التقليدي مسعى الولايات المتحدة إلى بناء ثالوث جديد لاستعادة الردع الاستراتيجي*

بقلم: أندرو إس. ليم وجيمس د. فيرون

ترجمة: صفا مهدي عسكر/ مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

تحرير: د. عمار عباس الشاهين/ مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

3 أيار 2025

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

في عام 1959، أشار عالم السياسة الأمريكي ألبرت وولستيتر عبر هذه الصفحات إلى أن الولايات المتحدة لا تمتلك قدرة كافية على تنفيذ ضربة ثانية تضمن استقرار الردع النووي أمام الاتحاد السوفيتي، وفي العام التالي قدّم الاقتصادي والاستراتيجي توماس شيلينغ تعريفًا محوريًا للاستقرار النووي الاستراتيجي إذ كتب في مؤلفه **استراتيجية الصراع** قائلاً "ليس التوازن بمعنى التماثل أو المساواة الصرفة بين الطرفين، هو ما يحقق الردع المتبادل بل استقرار هذا التوازن". وخلص شيلينغ إلى أن تحقيق توازن مستقر بين قوتين نوويتين يتطلب ألا يتمكن أي طرف عبر ضربة أولى، من تدمير قدرة الطرف الآخر على الرد، وقد أصبحت هذه الرؤية حجر الأساس في الاستراتيجية النووية الأمريكية، التي بنيت على مبدأ ضرورة بقاء جزء كبير من القوة النووية قادراً على النجاة والرد في أعقاب أي ضربة أولى معادية.

اليوم تواجه الولايات المتحدة تحديًا استراتيجيًا مشابهًا على مستوى قواتها التقليدية في غرب المحيط الهادئ، فمنذ مطلع هذا القرن عززت الصين ترسانتها التقليدية بشكل لافت، لا سيما من حيث كمية ونوعية الصواريخ الباليستية الموجهة بدقة، والتي قد تستخدمها في ضربة استباقية لإلحاق أضرار بالغة بالقوات الأمريكية في المنطقة. وفي مواجهة هذا التهديد المتزايد بدأ المخططون في واشنطن يبحثون خيارات شن هجوم تقليدي استباقي ضد القوات الصينية، وهي استراتيجية تعيد إلى الأذهان العقائد الأمريكية إبان الحرب الباردة التي رأى وولستيتر وشيلينغ، أنها تزيد من احتمالية المبادرة بضربة أولى. فعلى سبيل المثال في شباط 2024، صرّح الأدميرال صموئيل بابارو مرشح الرئيس جو بايدن لقيادة القيادة الأمريكية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ بأن أولويته القصوى تتمثل في منع الصين من استخدام ترسانتها من الصواريخ التقليدية ضد القوات الأمريكية، مشددًا على الحاجة إلى "إعماء" القوات الصينية - أي تعطيل قدرات بكين التقليدية المتقدمة في الضربات الدقيقة قبل أن تتمكن من إلحاق ضرر بالغ بالقوات الأمريكية.

ومع ذلك وكما اتضح خلال الحرب الباردة عندما بلغ الاتحاد السوفيتي مستوى مكافئًا من القوة النووية أمام الولايات المتحدة فإن تحقيق مثل هذا الهدف قد يكون صعبًا للغاية أو حتى مستحيلاً، فترسانة الصين من الصواريخ المتنقلة المدعومة بشبكة اتصالات ومراقبة واسعة النطاق منتشرة بشكل كبير مع اعتماد العديد من هذه الأنظمة على منشآت تحت الأرض موزعة عبر مساحات جغرافية شاسعة، وحتى في حال شن الولايات المتحدة ضربة أولى واسعة النطاق على هذه القدرات فإن ذلك قد ينطوي على مخاطر تصعيدية جسيمة. إضافة إلى ذلك إذا استشعرت بكين أن الاستراتيجية الأمريكية تقوم على مبدأ الضربة الاستباقية، فسوف تتولد لديها دوافع قوية للقيام بإعماء وتعطيل القدرات الأمريكية بسرعة قبل أن تُصاب قدراتها هي بالعطل، مما يعزز دوافع كلا الطرفين للقيام بضربة أولى استباقية - وهو عامل رئيسي في زعزعة الاستقرار خلال الأزمات.

---

* Andrew S. Lim and James D. Fearon, The Conventional Balance of Terror America Needs a New Triad to Restore Its Eroding Deterrence, FOREIGN AFFAIRS, Published on April 22, 2025.

تشير المبادئ التي وضعها وولستيتر وشيلينغ وآخرون إلى إمكانية الخروج من هذا المأزق عبر استراتيجية مختلفة، فقد عملت الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة على ترسيخ الردع من خلال إنشاء "ثالوث نووي" يوزع القدرات النووية عبر البحر والجو والبر بطريقة تجعل من الصعب على الخصم اكتشافها أو تحييدها في ضربة أولى، فقد اعتمدت على نشر غواصات الصواريخ الباليستية التي تتمتع بقدرات عالية على التخفي في أعماق البحار وطورت عمليات "الإنذار بالقاذفات"، بما يسمح بتفريق القاذفات إلى قواعد متعددة أو إبقائها محلقة في الجو لتفادي تدميرها جميعًا في هجوم مباغت كما نشرت في أوروبا منصات إطلاق متحركة برّية، يصعب استهدافها أثناء حركتها في تضاريس معقدة.

على النقيض من ذلك تعتمد العديد من الأصول التقليدية للقوات الأمريكية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ - مثل السفن السطحية - على منشآت ثابتة يسهل استهدافها كما أنها مكشوفة للغاية، وفي حال اندلاع أزمة قد تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة إلى التهديد بالتصعيد لتعويض محدودية خيارات الاستجابة التقليدية المتاحة، مما قد يدفع بالأزمة إلى مستويات نووية.

ولمواجهة هذا التحدي ينبغي للولايات المتحدة أن تسعى إلى تطوير "ثالوث تقليدي" مستلهم من نجاح استراتيجيتها النووية، فمن شأن بناء هيكل قوة تقليدية مماثل أن يعزز مصداقية الولايات المتحدة في إدارة النزاعات، ويقلل في الوقت ذاته من محفزات الضربة الأولى لدى كلا الطرفين.

يُشكل هيكل القوة النووية الأمريكية نموذجًا مبدئيًا لهذا الطموح، فكما هو الحال في التوزيع النووي ستُنشر الصواريخ الباليستية والصواريخ المجنحة التقليدية الأمريكية عبر مجموعة متنوعة من منصات الإطلاق مركبات برّية متنقلة وغواصات بحرية وقاذفات جوية، وسيتم ربط هذه القوات بشبكة اتصالات مرنة مشابهة لمنظومة القيادة والسيطرة والاتصالات النووية،

وبمجرد اكتمال بناء هذا الثالوث التقليدي فإنه من شأنه أن يحول دون وقوع سيناريو يزعزع الاستقرار قد يؤدي فيه هجوم تقليدي أولي إلى تصعيد خطير نحو مواجهة نووية.

مسار تصادمي

يشير التوسع السريع في ترسانة الصين من الصواريخ التقليدية إلى أن الثورة في الأسلحة الدقيقة تسلك مسارًا مشابهًا لتطور الأسلحة النووية، فخلال الخمسة عشر عامًا الأولى من الحرب الباردة احتفظت الولايات المتحدة بأفضلية كبيرة على الاتحاد السوفيتي في مجال الأسلحة النووية وأنظمة إيصالها، إلا أن السوفييت تمكنوا في نهاية المطاف من اللحاق بها، وبحلول أواخر ستينيات القرن العشرين كانت موسكو قد اقتربت من تحقيق التكافؤ النووي مع واشنطن.

على نحو مماثل طورت الولايات المتحدة خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي قدرات تفوق تقليدية في مجال الضربات الدقيقة شملت الطائرات الشبحية والقنابل والصواريخ الموجهة بنظام تحديد المواقع العالمي (GPS)والتي استخدمتها بفعالية بارزة في حرب الخليج عام 1991، وحرب كوسوفو عام 1999، وغزو أفغانستان عام 2001، وغزو العراق عام 2003. وقد استخلصت الصين دروسًا مهمة من هذه العمليات وسعت إلى محاكاتها، وكما أشار عالم السياسة إم. تايلور فرافل في دراسته عام 2019 بعنوان "الدفاع النشط" فإن العقيدة والقدرات العسكرية الصينية الحديثة تركز على ما يسمى "الضربات الموجهة نحو النقاط الحيوية" بهدف "شل قدرة العدو على القتال بدلاً من مجرد تدمير قواته"، واليوم تبدو الأسلحة الدقيقة بعيدة المدى التي تمتلكها الصين مناسبة تمامًا لتحقيق هذا الهدف لاسيما ضد القوات الأمريكية المتمركزة في غرب المحيط الهادئ، التي تتسم بارتفاع مستوى انكشافها واعتمادها الكبير على بنى تحتية ثابتة قريبة من البر الصيني الرئيسي.

لم تكن الولايات المتحدة غافلة عن تطور قدرات الصين في مجال الضربات الدقيقة، فمنذ عام 2002 دأب تقرير وزارة الدفاع الأمريكية السنوي عن القوة العسكرية الصينية على توثيق تطورات القوات الصاروخية الصينية، وقد قدّر تقرير عام 2005 امتلاك الصين لما يقارب 700 صاروخ باليستي قصير المدى وعدد أقل بكثير من الصواريخ متوسطة وبعيدة المدى أغلبها كان يُعتقد أنه مزود برؤوس نووية نحو 20 صاروخًا باليستيًا متوسط المدى وقرابة 20 صاروخًا باليستيًا بعيد المدى وحوالي 40 صاروخًا باليستيًا عابرًا للقارات. غير أن المشهد اليوم قد تغير جذريًا إذ أشار تقرير عام 2024 إلى أن القوات الصينية أصبحت تمتلك 900 صاروخ قصير المدى و1,300 صاروخ متوسط المدى و500 صاروخ بعيد المدى و400 صاروخ عابر للقارات، وباستثناء الصواريخ العابرة للقارات فإن معظم هذه الصواريخ الباليستية قادرة على حمل رؤوس تقليدية، مما يعكس مدى الأهمية التي توليها بكين لقدرات الضربات التقليدية.

إلى جانب التطور في الصواريخ الباليستية أنشأت الصين أيضًا ترسانة قوية من الصواريخ المجنحة، وعلى الرغم من أن هذه الصواريخ أبطأ من نظيراتها الباليستية، إلا أنها أقل تكلفة في الإنتاج مما يسمح بتصنيعها بكميات أكبر كما أن قدرتها على تغيير المسار تجعل من الصعب رصدها واعتراضها مقارنة بالصواريخ الباليستية، وقد أشار تقرير عام 2024 إلى وجود نحو 400 صاروخ مجنح أرضي الإطلاق لدى قوات الصواريخ التابعة لجيش التحرير الشعبي، إلا أن هذا العدد لا يمثل سوى جزء صغير من ترسانة الصين الإجمالية التي تضم أيضًا صواريخ مضادة للسفن وصواريخ هجومية أرضية محمولة على السفن السطحية والغواصات والطائرات والمركبات البرية، ويجعل هذا الهيكل القتالي قوات الصين التقليدية أهدافًا بالغة الصعوبة من حيث الرصد والتدمير أو الإعاقة. تعتمد هذه القدرات الصاروخية المتقدمة على منظومات القيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (C4ISR) المنتشرة برًا وجوًا وفي الفضاء، وتُشكل هذه المنظومات الركيزة الأساسية لاستراتيجية تطلق عليها بكين اسم "مكافحة التدخل" والتي تُعرف في الغرب بمصطلح "منع الوصول

الحرمان من المناورة" وتهدف إلى حماية القوات الصينية مع تهديد القوات والقواعد الأمريكية في غرب المحيط الهادئ بإلحاق أضرار جسيمة بها أو تدميرها، والغاية من هذه الاستراتيجية هي ردع التدخل الأمريكي عبر جعل تكلفته باهظة إلى حد لا يمكن تحمله.

وتشير المؤشرات إلى نجاح هذه المقاربة فقد أظهر تمرين محاكاة أجرته مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) عام 2023 أن قدرات الصين على مكافحة التدخل ستفرض خسائر فادحة على القوات الأمريكية في حال نشوب نزاع بما في ذلك تدمير حاملتي طائرات وعدد يصل إلى 20 طرادًا ومدمرة فضلًا عن خسائر موازية في الطائرات والبنى التحتية والأفراد، وستُشكل هذه الخسائر نسبة كبيرة من إجمالي 11 حاملة طائرات وحوالي 80 طرادًا ومدمرة تعمل حاليًا على مستوى العالم، وخلص المركز إلى أن "مثل هذه الخسائر ستقوض المكانة العالمية للولايات المتحدة لسنوات عديدة"، وتوحي هذه النتائج بأن قدرة الولايات المتحدة على ردع نزاع تقليدي مع الصين قد تكون غير كافية مما يثير تساؤلات حول احتمال انتصارها في حال فشل الردع.

ولمواجهة هذا الخطر المتزايد يمكن للولايات المتحدة أن تسعى إلى استباق أو تعطيل قدرات الصين على توجيه الضربات الدقيقة، إما بمهاجمة الأسلحة مباشرة أو استهداف شبكات C4ISR التي تدعمها، غير أن الحجم الهائل والازدواجية والنمو المتواصل لقدرات الصين في مجال نظم المعلومات والصواريخ المتنقلة والمنشآت تحت الأرض يجعل تحقيق هذا الهدف مهمة بالغة الصعوبة. ويشير تقرير القوة العسكرية الصينية لعام 2024 إلى أن جيش التحرير الشعبي يمتلك آلاف المنشآت التحتية المتطورة تكنولوجيًا لحماية وإخفاء مختلف مكونات قواته العسكرية، ويعمل على بناء المزيد منها بوتيرة سريعة، ومن المرجح أن تؤدي محاولات الولايات المتحدة لتدمير هذه القدرات على نطاق واسع إلى مخاطر تصعيدية حقيقية.

ولا تزال هناك مناقشات قائمة بين خبراء الاستراتيجية الدفاعية داخل الصين وخارجها حول طبيعة الإجراءات التي قد تعتبرها بكين "استخدامًا أوليًا" يبرر ردًا نوويًا وفقًا لسياسة عدم البدء بالاستخدام النووي التي تتبعها الصين، ومع ذلك من المعقول افتراض أن الصين قد تنظر إلى أي محاولة أمريكية لتعطيل قدراتها على الضربات الدقيقة كاعتداء على مصالحها الحيوية بل وقد تفسره كخطوة تمهيدية لضرب قدراتها النووية لا سيما إذا أسفرت هذه الضربات الاستباقية عن تدهور أنظمة الإنذار المبكر أو القيادة والسيطرة النووية سواء بقصد أو بدون قصد، والولايات المتحدة من جانبها قد تتخذ الموقف ذاته إذا تعرضت قدراتها على الضربات الدقيقة وشبكات C4ISR لهجوم واسع النطاق.

إن بلوغ الصين حالة من التكافؤ أو حتى التفوق في قدرات الضربات الدقيقة قد دفع المخططين العسكريين الأمريكيين إلى البحث عن وسائل مضادة جديدة، فخلال الحرب الباردة أدى تحقيق الاتحاد السوفيتي للتكافؤ النووي مع تفوقه التقليدي العددي في أوروبا إلى اعتماد الولايات المتحدة لما يُعرف باستراتيجية "التحول الثاني"، التي تمثلت في تطوير قدرات التخفي والضربات الدقيقة لتعويض التفوق العددي السوفيتي. غير أن قدرة

الصين الآن على مضاهاة أو تجاوز الولايات المتحدة في مجال الدقة التقليدية قد أبطلت فعالية هذه الاستراتيجية، وفي أواخر عام 2014، أعلن وزير الدفاع تشاك هيغل ونائبه روبرت وورك مبادرة "التحول الثالث" التي تهدف إلى توظيف تقنيات متقدمة لتعزيز القدرات الأمريكية لا سيما في مجالات الذكاء الاصطناعي، والأنظمة الذاتية أو الطائرات المسيرة ودمج أنظمة الاستشعار بما يسمح بتوحيد الرؤية والرد عبر مختلف الميادين القتالية.

مع ذلك فإن أي نهج استراتيجي جديد لن يحقق النجاح ما لم يؤمّن للولايات المتحدة قوات قادرة على البقاء رغم التعرض لهجمات تقليدية واسعة النطاق، ومن شأن إنشاء "ثالوث تقليدي" أمريكي أن يضع الصين أمام خيارين إما توجيه ضربة محدودة من المرجح ألا تضعف القوات الأمريكية بشكل حاسم أو شن ضربة واسعة النطاق تحمل معها مخاطر تصعيدية كبرى وقد تفشل مع ذلك في إصابة الغواصات المنتشرة في البحر أو القاذفات الجوية المتناثرة أو المحلقة أو منصات إطلاق الصواريخ المتنقلة، وفي كلتا الحالتين ستظل نسبة معتبرة من القوات الأمريكية قادرة على الرد مما يعزز قوة الردع التقليدي وفق المنطق ذاته الذي أوضحه كل من وولستتر وشيلينغ فيما يتعلق بالاستقرار النووي أواخر خمسينيات القرن الماضي، وهو المنطق الذي ساهم في الحفاظ على السلام النووي لما يقارب ثلاثة أرباع القرن.

تصويب الهدف

تمامًا كما أن تحقيق الاتحاد السوفيتي للتكافؤ النووي قد دفع الولايات المتحدة إلى مراجعة نظريتها في الردع النووي وبالتالي إعادة هيكلة قوتها العسكرية فإن تحقيق الصين للتكافؤ في قدرات الضربات الدقيقة يتطلب اليوم من الولايات المتحدة إعادة التفكير في كيفية بناء قواتها التقليدية، ينبغي أن تكون القوات الأميركية قادرة على صد وردع هجوم صيني واسع النطاق باستخدام الصواريخ التقليدية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على وضع وصفه توماس شيلينغ بأنه وضع لا يستطيع فيه أي طرف من خلال الضربة الأولى أن يدمر قدرة الطرف الآخر على الرد.

في تقرير صدر عام 2014 عن "مركز التقييمات الاستراتيجية والميزانية" أُشير إلى أن البرنامج الدفاعي الأميركي "يميل بشكل كبير" نحو تطوير قدرات مصممة لمواجهة "بيئات تهديد منخفضة إلى متوسطة"، أي الصراعات مع خصوم يفتقرون إلى القدرة على تهديد أصول مثل السفن السطحية والطائرات قصيرة المدى أو غير الشبحية بشكل جدي، ولا تزال هذه الحالة قائمة إلى حد كبير حتى اليوم رغم الانتشار العالمي لقدرات الضربات الدقيقة، وفي الوقت نفسه تؤدي هشاشة القوات التقليدية الأميركية إلى خلق دوافع قوية لتوجيه الضربة الأولى لدى كلا الجانبين مما يجعل الأزمات السياسية الطفيفة والاحتكاكات العسكرية أكثر خطورة وأكثر قابلية للتصعيد. لهذه الأسباب فإن المبادئ نفسها التي وجهت الرد الأميركي على التكافؤ النووي السوفيتي يمكن تطبيقها على القوات التقليدية اليوم، وتتمثل الأهمية المركزية في تطوير قوات قادرة على البقاء بحيث تكون تكلفة التغلب عليها من

حيث الوقت والموارد أكبر بكثير على المهاجم مما هي على المدافع، فالصعوبة الفطرية في اكتشاف الغواصات في المحيط المفتوح أو القاذفات الجوية المتفرقة أو الموجودة بالفعل في الجو أو قاذفات الصواريخ البرية المتحركة تضمن بقاء نسبة أكبر من القوات. وعلى النقيض من ذلك، فإن الدفاع عن قواعد ثابتة أو سفن سطحية ظاهرة يتطلب عادة منظومات دفاع صاروخي نشط، تقوم على مبدأ "ضرب رصاصة برصاصة" - وهي مهمة تكاد تكون دائمًا أكثر تكلفة من إطلاق الرصاصة الأولى.

ويؤدي تزويد المنصات المتحركة بذخائر بعيدة المدى مثل الصواريخ الباليستية متوسطة أو متوسطة - بعيدة المدى أو صواريخ كروز، إلى تعزيز قابليتها للبقاء من خلال تمكينها من الابتعاد عن أكثر مناطق الخصم كثافة من حيث أجهزة الاستشعار والأسلحة، وزيادة المساحة التي يجب على الخصم البحث فيها بشكل هندسي مضاعف.

وقد أكدت تحليلات متعددة وألعاب الحرب عبر سنوات عديدة على الاستنتاج الأساسي بأن الغواصات والقاذفات الجوية ومنصات إطلاق الصواريخ البرية المتنقلة المجهزة بأسلحة ضربات طويلة المدى وتقنيات اتصال مقاومة للتشويش، تشكل الأصول الأكثر بقاءً وفعالية في بيئة مليئة بقدرات الضربات الدقيقة مثل البيئة التي أنشأتها الصين في غرب المحيط الهادئ، وبمعنى آخر لكي تجعل الولايات المتحدة ترسانتها التقليدية قادرة على البقاء يجب عليها أن تستبدل مخزونها الحالي من الأصول الثابتة والمرئية بقوات مراوغة وعاملة عبر مجالات متعددة، على غرار نموذج "الثالوث النووي".

الميزة غير المتكافئة

في أي صراع محتمل مع الصين تقريبًا ستكون الولايات المتحدة في موقف دفاعي، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية على الأقل عارضت واشنطن كمسألة مبدئية محاولات الدول تغيير الحدود الدولية بالقوة - وهو مبدأ تم ترسيخه في معاهداتها مع اليابان والفلبين وفي التشريعات المتعلقة بتايوان، وعلى النقيض من ذلك تشير سياسات وأهداف بكين إلى حاجة لشن عمليات عسكرية هجومية إذ يجب على الصين تغيير الواقع الإقليمي لتحقيق أهدافها المعلنة.

تفرض هذه الحقيقة الاستراتيجية عيبًا على الولايات المتحدة من ناحية واحدة إذ من المرجح أن تمتلك الصين زمام المبادرة في بداية أي صراع لأنها ستكون الطرف المبادر بالتحرك، ونظرًا للطريقة التي بنيت بها القوات الأميركية اليوم يواجه المخططون الاستراتيجيون الأميركيون خيارًا صعبًا بين تنفيذ ضربة استباقية مع ما يرافقها من مخاطر التصعيد وبين احتمال تعرضهم لضربة أولى من بكين وما قد ينجم عنها من خسائر فادحة، بالإضافة إلى الظهور العالي للقوات الأميركية في منطقة الهندو-باسيفيك تعتمد البنية التحتية للقواعد العسكرية الأميركية على انتشار واسع وثابت، وتعتمد الخدمات اللوجستية على دعم تجاري غير محمي مثل السفن التجارية وطائرات الشحن وشبكات الحاسوب والتي قد تكون أكثر عرضة للخطر من الأصول العسكرية كما أن البنية

التحتية للاتصالات عبر الفضاء على الرغم من التقدم التكنولوجي الأخير لا تزال تعتمد على عدد محدود نسبيًا من الأقمار الصناعية، وقد أوضحت العقيدة العسكرية الصينية صراحة أن من مهام قواتها تعطيل هذه البنية التحتية الأميركية والمنصات العسكرية المعتمدة عليها وشكلت بكين ترسانتها الصاروخية الهائلة لتحقيق هذا الهدف.

ومع ذلك سيكون للولايات المتحدة وشركائها ميزة كبيرة إذا تحركت الصين لتنفيذ مطالبها الإقليمية الانتقامية ضد تايوان إذ سيكونون في وضع دفاعي ضد هجوم برمائي وهو من أصعب العمليات العسكرية على الإطلاق، فلكي تسيطر الصين على أراضٍ خارج البر الرئيسي يجب أن تعرض قواتها لعبور المياه المفتوحة وخوض عمليات إنزال معقدة، في حين أن الولايات المتحدة وشركاءها يمكنهم إخفاء قواتهم وتعزيز دفاعاتهم على أراضٍ يسيطرون عليها بالفعل.

لكن لكي تستفيد الولايات المتحدة بشكل كامل من هذه المزايا يجب عليها إعادة هيكلة قواتها التقليدية في منطقة الهندو – باسيفيك، فتشكيل قوة ترتكز على الغواصات والقاذفات بعيدة المدى (أو قدرات مماثلة) ومنصات إطلاق الصواريخ البرية المتحركة من شأنه أن يقلل الاعتماد الحالي على السفن السطحية الظاهرة والطائرات قصيرة المدى التي تعمل من قواعد قريبة من الصين، والتي تقع ضمن مدى أكبر عدد من الصواريخ الصينية.

سيكون تنفيذ هذا التحول مهمة كبيرة ولكن الولايات المتحدة قامت بجهد مماثل عندما صممت وبنت "ثالوثها النووي"، وتتمثل إحدى مؤشرات منطق هذا النهج في أن قوى نووية أخرى بما في ذلك الصين والهند وروسيا قد تبنت الهيكل ذاته فنشرت أسلحة نووية عبر مزيج من الغواصات والقاذفات الجوية ومنصات الإطلاق البرية أو السككية المتنقلة، (أما الصواريخ الباليستية العابرة للقارات القائمة في صوامع ثابتة والتي تشكل جزءًا من الثالوث البري فهي أقل قدرة على البقاء وتخدم الردع بمنطق مختلف إذ تجبر الدول على الاختيار بين استخدام أحد أسلحتها النووية لضرب صومعة صواريخ العدو مما يعني التخلي عن هدف أكثر قيمة أو استخدامه لضرب هدف أكثر قيمة وقبول الضرر الذي قد يسببه الصاروخ السليم)، وقد نشأ هذا الهيكل الأساسي للقوة من تحليل العمليات وتطويرها على مدى ثمانية عقود من العصر النووي مستندًا إلى منطق الردع الذي يؤكد على ضرورة ضمان توجيه الضربة الثانية.

لبناء "ثالوث تقليدي" فعال يجب على الولايات المتحدة أن تستثمر في المزيد من الغواصات والقاذفات ومنصات الإطلاق المتنقلة، ويتطلب ذلك على سبيل المثال مضاعفة الجهود الحالية لزيادة إنتاج غواصات الهجوم من فئة فرجينيا وزيادة إنتاج قاذفات B-21 وتسريع جهود سلاح الجو في نشر نظام إطلاق الذخائر من الطائرات النقلية (Palletized Munitions Launch System) الذي يتيح للطائرات الشاحنة إطلاق صواريخ كروز التقليدية بالإضافة إلى توسيع نطاق وقدرات أفواج البحرية الساحلية (Marine Littoral Regiments) وقدرات الجيش الأميركي

متوسطة المدى (Mid-Range Capability)، وهو نظام صواريخ برية أُدخل مؤخرًا إلى الفلبين.

ولدعم هذا الهيكل الجديد للقوة ستحتاج الولايات المتحدة إلى أنظمة اتصالات واستطلاع أكثر تقدمًا، وقد تشمل هذه الأنظمة مصفوفة كبيرة أو مجموعات من الأقمار الصناعية القادرة على مقاومة الهجمات الصينية خاصة إذا ما دُعمت بأعداد كبيرة من المركبات الجوية غير المأهولة التي يمكنها رصد قوات الخصم والعمل كنقاط وصل للاتصال، كما يجب تزويد كل مكون من مكونات الثالوث بمخزون عميق من صواريخ كروز والصواريخ الباليستية التقليدية متوسطة ومتوسطة -بعيدة المدى - خصوصًا الصواريخ المضادة للسفن، التي تمتلك الصين منها بالفعل الآلاف.

إذا بُنيت القوة التقليدية الأميركية بهذه الطريقة فستفرض تحديات غير متكافئة على أي خصم، فمن ناحية سيكلف اكتشاف القوات الأميركية وتدميرها في المجالات الثلاثة الخصم أكثر بكثير مما يكلف الولايات المتحدة تشغيل هذه القوات، كما أن الذخائر التي تحملها هذه المنصات المتحركة عادة ما تكون أرخص استخدامًا من الدفاع ضدها بسبب سرعة الصواريخ الباليستية وقدرة صواريخ كروز على المناورة، إن صعوبة اكتشاف هذه المنصات وأسلحتها والدفاع ضدها تضمن عمليًا أن نسبة كبيرة من القوة ستنجو من الضربة الأولى وبالتالي ستكون قادرة على شن ضربة ثانية، كما أن الصين والولايات المتحدة تطوران أسلحة فرط صوتية والتي رغم تكلفتها العالية من المرجح أن تزيد من صعوبة الدفاع ضد الصواريخ بفضل الجمع بين السرعة العالية والقدرة على المناورة.

وفي حال اندلاع صراع كبير بين الصين والولايات المتحدة فإن قدرة الولايات المتحدة على حماية قواتها التقليدية وضمان تنفيذ ضربة ثانية مؤكدة ستقلل من خسائرها مقارنة بخسائر الصين، وقد يكون هذا الأمر حاسمًا في مواجهة دولة تتمتع بموارد اقتصادية وتكنولوجية وصناعية ضخمة، ونظرًا لأن أياً من الطرفين لن يتمكن من تحقيق نصر ساحق شبيه بهزيمة الحلفاء لليابان وألمانيا في الحرب العالمية الثانية فان قدرة الولايات المتحدة على تقليل خسائرها وإعادة بناء قواتها واستعدادها العسكري - خصوصًا مقارنة بقدرة الصين على القيام بالأمر ذاته - ستصبح مقياسًا رئيسيًا للنجاح. أما الصراع الذي تنجح فيه الولايات المتحدة في صد الضربة الأولى لكنها تتكبد خسائر فادحة تمنعها من صد الضربة الثانية، فسيضعها في وضعية ضعف طويلة الأمد لذلك فإن القدرات القتالية القابلة للبقاء ليست ضرورية للردع فحسب، بل أيضًا لضمان تحقيق توازن مستقر بعد النزاع إذا فشل الردع.

مهمة التوازن

لقد شكّل مبدأ الضربة الثانية المؤكدة أساس الاستقرار النووي لأكثر من نصف قرن، ومع التقدم التكنولوجي أصبح هذا المنطق ينطبق بشكل متزايد على المستوى التقليدي، وإذا كانت الولايات المتحدة تسعى للاحتفاظ بقدرتها الموثوقة على هزيمة أي محاولة صينية لإعادة تشكيل النظام السياسي في شرق آسيا بالقوة العسكرية

وبالتالي ردعها - فإن قواتها التقليدية ستحتاج إلى تطوير قدرة مؤكدة على توجيه ضربة ثانية، ومن خلال تقليل الحوافز لدى الطرفين لتنفيذ الضربة الأولى ستساهم هذه القدرة أيضًا في تقليل احتمالات التصعيد العرضي المدمر.

لقد اتخذت وزارة الدفاع والكونغرس خطوات مهمة لزيادة إنتاج الغواصات والقاذفات ومنصات إطلاق الصواريخ المتنقلة المسلحة تقليديًا ولتطوير بنية تحتية للاتصالات والاستطلاع أكثر قدرة على الصمود، ويحظى تطوير قدرات الصواريخ البرية بعيدة المدى المتنقلة من خلال "قوات المهام متعددة المجالات" التابعة للجيش وأفواج البحرية الساحلية بدعم حزبي واسع، كما يوجد تأييد كبير لتوسيع إنتاج غواصات الهجوم الأميركية إلى أكثر من غواصتين سنويًا، وهناك أيضًا دعم معتبر لتعزيز شراء الأسلحة بعيدة المدى مثل صاروخ "جو-أرض بعيد المدى" (JASSM-ER) وصاروخ كروز "توماهوك". أما سلاح الجو فقد أدرك منذ فترة طويلة أهمية القاذفة الاستراتيجية B-21 ويواصل تطوير خيارات لاستخدام طائرات الشحن مثل C-17 وC-130 كمنصات إطلاق ذخائر عالية السعة، ومن جانبها ستُمكن جهود وزارة الدفاع في توسيع استخدام كوكبات الأقمار الصناعية المنتشرة مثل "ستارلينك" جميع القوات القتالية الأميركية من تحسين قدراتها على الاتصال والكشف عن العدو وتنسيق الهجمات، إلى جانب وظائف أساسية أخرى.

كما بذلت وزارة الدفاع جهودًا حديثة لتسريع تطوير الأنظمة الذاتية منخفضة التكلفة مثل المركبات الجوية وتحت المائية غير المأهولة، وتشمل هذه المبادرات **"مشروع ريبليكيتور"** (Replicator) وهو برنامج الوزارة لتطوير ونشر هذه الأنظمة ومفهوم **"الجحيم الحي"** (Hellscape) لاستخدامها في منطقة الهندو – باسيفيك، ومن خلال نشر أعداد كبيرة من الطائرات بدون طيار منخفضة التكلفة نسبيًا تقدم هذه البرامج وسائل مهمة لمعادلة التفوق العددي الصيني في الأصول العسكرية. وإذا ما وُضعت هذه الأنظمة بالقرب من العدو، فقد تكون قادرة على الرد على الهجوم بشكل أسرع من السفن أو الطائرات الأميركية التي قد تحتاج إلى الانتقال من ألاسكا أو هاواي أو غوام أو الساحل الغربي للولايات المتحدة القارية، ومع ذلك فإن أنظمة مثل ريبليكيتور تشكل حلاً خاصًا لمشكلة محددة وهي الدفاع عن شركاء الولايات المتحدة القريبين من الصين في مهلة قصيرة، وكما قال الأدميرال صامويل بابارو لصحيفة "واشنطن بوست" في حزيران 2024، فإن هدف مفهوم "الجحيم الحي" هو "إجبار القوات الصينية على عيش حياة جحيمية لمدة شهر مما يمنحني الوقت اللازم لكل شيء آخر".

أما بقية المهمة - والتي تتطلب إعادة هيكلة واسعة للقوات الأميركية في غرب المحيط الهادئ - فلا تزال قيد التنفيذ، فلا تزال القواعد الصناعية الأميركية الخاصة بالغواصات والذخائر تعاني من الجمود ولا تتحسن إلا ببطء شديد وكلفة باهظة، كما أن بناء 100 قاذفة أو أكثر من طراز B-21 سيستغرق عقدًا أو أكثر. وقد أوقفت شركة بوينغ تصنيع طائرات C-17 في عام 2015، ولا تزال خطط سلاح الجو لطائرات الشحن من الجيل القادم في مراحلها الأولية، وفي الوقت نفسه لم تُحدد بعد بصورة نهائية المدى الفعلي وقدرات أنظمة الإطلاق البرية

المتنقلة الخاصة بالجيش ومشاة البحرية، ولمواكبة استمرار الصين في تطوير ترسانتها الصاروخية سيتعين زيادة جميع مستويات هذه القوات بشكل كبير.

العقبات والتحديات التي تعترض تطوير هذه القدرات حقيقية، إلا أن الصين لا تبطئ جهودها لتوسيع ترسانتها التقليدية الدقيقة كما أن التهديد الذي تشكله التحديثات العسكرية الصينية على حلفاء وشركاء الولايات المتحدة في غرب المحيط الهادئ لا يتلاشى، وإذا كانت الولايات المتحدة تعتبر أن بنية الأمن الإقليمي الحالية تمثل مصلحة حيوية فعليها أن تكون مستعدة لبناء توازن رادع تقليدي مستقر يدوم طالما ظلت الصين تمثل تحديًا عسكريًا.

لن يؤدي إنشاء "ثالوث تقليدي" إلى إنتاج قوة ردع أقوى فحسب بل سيقلل أيضًا من مخاطر التصعيد السريع - سواء التقليدي أو النووي - في حال فشل الردع، فكما اكتشف المخططون الأميركيون خلال الحرب الباردة عندما حقق الاتحاد السوفييتي تكافؤًا نوويًا، قد يكتشف خلفاؤهم في عالم تسيطر عليه أسلحة تقليدية دقيقة بعيدة المدى أن تحقيق توازن ردعي مستقر لا يزال ممكنًا، لكنه سيعتمد على امتلاك القوات الأميركية لقدرة تقليدية موثوقة ومؤكدة على توجيه ضربة ثانية، وهذا سيجبر واشنطن على اتخاذ قرارات صعبة وسط نقاشات سياسية وميزانية حادة، ومع ذلك، فإن هذا النهج قابل للتحقيق. أما البديل - أي زيادة مستويات المخاطر على القوات الأميركية، وعلى الردع في منطقة غرب المحيط الهادئ، وعلى استقرار الأزمات - فهو خيار لا تستطيع الولايات المتحدة تحمّل قبوله.